عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

كوريا الشمالية تطالب مجلس الأمن بالتحقيق في جرائم تعذيب الـ «سي آي إيه»

عواصم ـ وكالات: طلبت كوريا الشمالية من مجلس الأمن الدولي أن يتصدى للتعامل الفظ وعمليات التعذيب التي تمارسها وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) الأميركية بحق من تشتبه في أنهم إرهابيون، بدلا من التركيز على وضع وموقف حقوق الإنسان فيها.

وذكرت صحيفة «الغارديان» البريطانية امس في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني أن مندوب كوريا الشمالية الدائم لدى الأمم المتحدة جا سونغ نام اعترض على إدراج سجل حقوق الإنسان في دولته على جدول أعمال مجلس الأمن ليناقش كخطوة أولى نحو إمكانية إحالته الى المحكمة الجنائية الدولية.

أسفرت عن مقتل وإصابة مئات الطلاب.. ونواز شريف يعلن الحداد ثلاثة أيام

«طالبان» تنتقم من الجيش الباكستاني بمجزرة في مدرسة

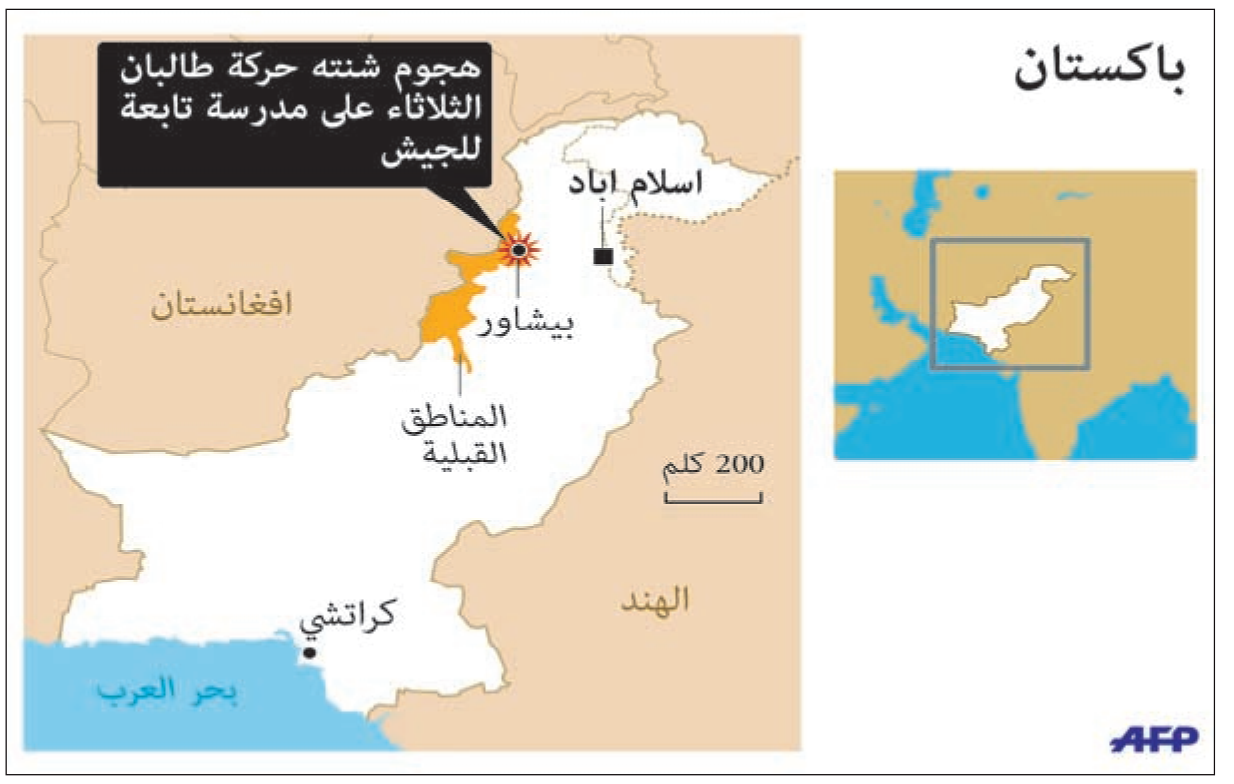

أحد رجال الإسعاف يحمل طالبا من المصابين خلال الهجوم امس (أ.ف.ب)

بيشاور ـ وكالات: اقتحمت مجموعة من مقاتلي حركة طالبان امس مدرسة يديرها الجيش في بيشاور، ما ادى الى سقوط 130 قتيلا على الاقل و120 جريحا أغلبيتهم من التلاميذ في احدى الهجمات الاكثر دموية في باكستان في السنوات العشر الماضية.

وتبنت حركة طالبان الباكستانية المجزرة، مؤكدة انها ارادت الثأر والانتقام لمقاتليها الذين قتلوا في الهجوم العسكري الباكستاني الذي اطلق ضدها في المنطقة في يونيو.

وقال الناطق باسم حركة طالبان محمد خراساني «ان مقاتلات الجيش تقصف ساحاتنا العامة ونساءنا واطفالنا وآلافا من مقاتلين وافراد عائلاتهم واقربائهم تم توقيفهم. لقد طلبنا تكرارا أن يوقفوا هذا الامر».

واضاف «في مواجهة تصلب الجيش اضطررنا لشن هذا الهجوم بعدما تحققنا من ان اولاد عدة مسؤولين كبار في الجيش يتلقون تعليمهم في هذه المدرسة».

وتابع «اردنا ان نجعلهم يشعرون بمعاناتنا والى اي حد من المؤلم رؤية احباء يرحلون. ان عائلاتهم يجب ان تبكي موتاها مثلما فعلنا».

وهذا الهجوم هو احدى الهجمات الاكثر دموية التي شهدتها باكستان في السنوات العشر الماضية ويترك اثرا نفسيا كبيرا لان حركة طالبان الباكستانية القريبة من تنظيم القاعدة استهدفت هذه المرة اولاد الجنود الذين يقاتلونها.

الهند تدين الهجوم.. وكاميرون يعرب عن صدمته.. وهولاند: هجوم «خسيس»

وبدأ الهجوم صباح امس حين دخل ستة عناصر من طالبان يرتدون بزات عسكرية المدرسة الواقعة في ضواحي المدينة على تخوم المناطق القبلية، كما افادت مصادر متطابقة. وكان في المدرسة نحو 500 تلميذ تتراوح اعمارهم بين 10 و20 عاما.

وقال شهود في بيشاور، كبرى مدن شمال غرب باكستان: ان انفجارا قويا هز المدرسة الرسمية للجيش وان مسلحين دخلوا من صف الى آخر واطلقوا النار على التلاميذ.

وأعلن وزيران محليان ظهرا ان الحصيلة ارتفعت الى 130 قتيلا واكثر من 120 جريحا. وأغلبية القتلى من التلاميذ وقد قتلوا برصاصة في الرأس كما اوضح وزير الاعلام في اقليم خيبر بختونخوا، وعاصمته بيشاور المحلي مشتاق غني.

من جهته، اعلن الجيش انه سيطر على الوضع، وقال ان المهاجمين قتلوا وانه قام «بتطهير» المبنى.

وقال مسؤول عسكري محلي لوكالة فرانس برس: ان «القوات العسكرية اغلقت المنطقة ولاحقت المهاجمين المتمردين». واضاف انه «تم اجلاء التلاميذ والاساتذة».

وندد رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف بهذه «المأساة الوطنية» التي ارتكبها «وحوش» وانتقل الى مكان وقوعها للاشراف بنفسه على العملية، مضيفا «هؤلاء الاطفال هم اولادي، البلاد في حداد وانا في حداد لثلاثة ايام».

وقال احد العاملين في المدرسة: ان بعض التلاميذ كانوا يقيمون حفلة حين بدأ الهجوم.

واضاف «رأيت ستة او سبعة اشخاص ينتقلون من صف الى اخر ويطلقون النار على الاطفال».

وافاد تلميذ نجا من الهجوم بأن الجنود حضروا على الفور لإنقاذ التلاميذ خلال توقف النيران لفترة.

وقال «أثناء خروجنا من الصف رأينا جثث اصدقائنا ممدة في الممرات. كانوا ينزفون وبعضهم تعرض لاطلاق نار ثلاث او اربع مرات».

واضاف «لقد دخل الرجال الى الصفوف وبدأوا اطلاق النار بشكل عشوائي على التلاميذ والمعلمين».

والمدرسة الرسمية للجيش هي ضمن نظام مدارس وثانويات تابعة للمؤسسة العسكرية التي تدير 146 مدرسة في مختلف انحاء البلاد مخصصة لاولاد العسكريين ومدنيين. وكان الناطق باسم طالبان محمد خراساني اعلن في وقت سابق لوكالة فرانس برس «لقد ارسلنا ستة رجال لشن هذا الهجوم بينهم قناصة وانتحاريون».

واضاف ان هذا الهجوم يأتي ردا على حملة الجيش «وموجة الاغتيالات التي استهدفت عناصر طالبان وترهيب عائلاتهم». وقال «لقد تلقى عناصرنا اوامر باطلاق النار على التلاميذ الاكبر سنا وليس الاطفال».

في ردود الفعل، أدانت الهند بشدة الهجوم. واعتبر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الهجوم في بيشاور شمال غرب باكستان «عملا متهورا لا يمكن وصف وحشيته».

وعبر رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد كاميرون عن «صدمته وذهوله لرؤية اطفال يقتلون لمجرد انهم ذهبوا الى المدرسة».

كما وصف الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الهجوم بأنه «خسيس».

الحوثي ينتقد هادي ويطالبه بالوقوف إلى جانب الشعب

نواب صالح يعرقلون حصول الحكومة اليمنية على ثقة البرلمان

صنعاء ـ وكالات: بعد رفض نواب حزب الرئيس السابق علي عبدالله صالح «المؤتمر الشعبي العام» التصويت احتجاجا على اغلاق مقر الحزب في عدن، فشلت حكومة خالد بحاح اليمنية في الحصول على الثقة في البرلمان، ويشكل الحزب الذي يتزعمه صالح أغلبية في البرلمان، كما يشارك في الحكومة من خلال مقربين منه.

وعقدت جلسة التصويت على الثقة في البرلمان للحكومة التي تشكلت بموجب اتفاق سياسي بين مختلف الأحزاب في اعقاب سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية، الا ان نواب المؤتمر الشعبي العام انسحبوا ولم يتم التصويت.

وخرج وزراء الحكومة غاضبين من قاعة البرلمان في حين لم يحضر رئيس الوزراء نفسه الجلسة، وهو قد يكون ابلغ برفض حزب المؤتمر الشعبي التصويت بشكل مسبق.

وقال رئيس كتلة حزب المؤتمر الشعبي العام سلطان البركاني للصحافيين: ان «اقدام أجهزة الأمن على اغلاق مقر الحزب في عدن قد لا يخدم الحكومة ويشبه عملية اغلاق قناة اليمن اليوم قبل عدة اشهر».

ويشير بذلك الى اغلاق القناة التابعة لصالح في اطار صراع بين الرئيس السابق والرئيس الحالي عبدربه منصور هادي، وهو ايضا من قياديي حزب المؤتمر. الى ذلك، أكد عبد الملك بدر الدين الحوثي زعيم جماعة أنصار الله (الحوثيون) أن ثمرة 21 سبتمبر ـ في إشارة إلى اتفاق السلم والشراكة بين القوى السياسية ـ حققت إنجازا كبيرا في مستقبل الشعب اليمني ولكن الثورة لم تنته، فما زالت هناك جبهات تعوق الثورة، أهمها قوى الفساد في الداخل والخارج والمساعي المكثفة للالتفاف على استحقاقات الثورة الشعبية.

ووجه الحوثي أمس الاول الانتقادات إلى الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادي، وقال «إنه كان يتصدى للتصعيد الثوري، وكنا نتمنى له أن يقف بجانب شعبه فذلك هو خير له».

وأضاف أمام قبائل خولان بصنعاء: اننا كنا نقول إن الرئيس يواجه ضغطا من الخارج وخاضع لهيمنة القوى النافذة في الداخل ولكن الآن أمامه فرصة لأن أكبر قوى النفوذ التي كانت تؤثر عليه وتسيره ويشعر بالحرج أمامها ويعتبر نفسه مدينا لها قد ذهبت وإلى غير رجعة وكان باستطاعته الآن أن يستفيد من غيابها، وتابع «إن الشعب اليمنى قد تضرر بما فيه الكفاية منذ بدء الثورة».

مصر: بدء نظر دعوى تطالب باعتبار مرسي «مسجل خطر شقي فئة أ»

القاهرة ـ سي.ان.ان ـ أ.ف.ب: بدأ القضاء المصري امس في نظر دعوى قضائية تطلب اعتبار الرئيس المعزول محمد مرسي، «مسجل خطر شقي فئة أ».

وأقيمت هذه الدعوى من قبل المحامي سمير صبري، الذي عادة ما تثير دعاواه جدلا في مصر، أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة.

وبحسب موقع «أخبار مصر»، التابع للتلفزيون الرسمي، فإن الدعوى المودعة برقم 4269، تختصم رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي، ووزير الداخلية محمد إبراهيم، بصفتيهما.

وتضمنت الدعوى أن «الرئيس المعزول، محمد مرسي، ارتكب العديد من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، منها جرائم الخيانة العظمى للبلاد، والتآمر على الوطن، والتحريض على قتل المتظاهرين، والكسب غير المشروع».

وأضاف مقيم الدعوى أن «كل تلك الجرائم، التي يواجهها الرئيس الأسبق، هي جرائم خطرة على المجتمع وأمنه، وتستوجب حكما باعتبار مرتكبها مسجل خطر».

الى ذلك، أحالت النيابة العامة في مصر مجموعة جديدة من 312 شخصا من مناصري مرسي للقضاء العسكري بتهمة مهاجمة مبنى حكومي وإشعال النيران به عام 2013، حسب ما أفادت مصادر قضائية امس.

والمحالون متهمون بإحراق مجمع محاكم محافظة الاسماعيلية الواقعة شمال شرق البلاد على قناة السويس.

وقالت المصادر القضائية لوكالة فرانس برس ان المتهمين جرى إحالتهم للقضاء العسكري في وقت متأخر من مساء امس الاول وانهم يواجهون اتهامات بـ «ارتكاب أعمال شغب والتجمهر وإحراق سيارات شرطة وممتلكات عامة والتعدي على رجال الشرطة والجيش» خلال اعمال عنف وقعت في الاسماعيلية في 14 اغسطس 2013 ردا على فض قوات الامن في اليوم نفسه اعتصامي رابعة والنهضة.

ويحال المدنيون المتهمون بمهاجمة منشآت الدولة في مصر الى محاكمات عسكرية بموجب قانون جديد اصدره الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي نهاية أكتوبر الفائت.

«العليا للانتخابات» تقرر بالإجماع مشروع قانون الدوائر الانتخابية

القاهرة ـ أ.ش.أ: قررت اللجنة العليا للانتخابات برئاسة المستشار أيمن عباس رئيس اللجنة رئيس محكمة استئناف القاهرة، الموافقة بإجماع آراء أعضائها، على مشروع قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب، ودون إبداء أي ملاحظات عليه.

وقال المستشار مدحت إدريس المتحدث الرسمي للجنة العليا للانتخابات ـ في تصريح له ـ ان اللجنة عقدت امس اجتماعا بحضور كل أعضائها، تدارست خلاله وبصورة تفصيلية مشروع القانون الذي أعدته اللجنة القومية المشكلة بقرار من رئيس الوزراء، طبقا لآخر تعديلاته، وذلك لإبداء الرأي فيه طبقا للدستور، وانتهت في ختام الاجتماع إلى الموافقة على مشروع القانون بالإجماع ودون إبداء أي ملاحظات عليه.

وأوضح أن الاجتماع ضم جميع أعضاء اللجنة برئاسة المستشار أيمن عباس، وعضوية المستشارين أنور محمد جبري عمار، وأحمد جمال الدين عبداللطيف، ومحمد إبراهيم قشطة، ويحيى سيد محمد نجم، ومجدي منير دميان رزق الله، وعلي أحمد محمد حسن.

قوات الاحتلال تتوغل بشكل محدود في غزة

الاحتلال يشن حملة اعتقالات في رام الله والخليل وجماعات يهودية متطرفة تقتحم «الأقصى»

عواصم ـ وكالات: شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي امس حملة اعتقالات برام الله والخليل، فيما اقتحمت جماعات يهودية متطرفة ساحات المسجد الأقصى وسط حماية شرطة الاحتلال.

في غضون ذلك، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي امس بشكل محدود في الأراضي الفلسطينية شرقي محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة.

وأفادت مصادر محلية بأن خمس جرافات عسكرية إسرائيلية توغلت بشكل محدود في أراضي المواطنين الفلسطينيين المقابلة لحي الفخاري شرقي خان يونس وسط تعزيزات عسكرية داخل الشريط الحدودي، للتغطية على عملية التوغل.

كما فتحت قوات الاحتلال نيران أسلحتها الرشاشة بشكل كثيف تجاه منازل المواطنين والأراضي الزراعية شرق بلدة خزاعة إلى الشرق من خان يونس دون الإبلاغ عن وقوع إصابات.

وقال شهود عيان إنه «تزامن مع عملية إطلاق النار تحركات غير اعتيادية لقوات الاحتلال داخل الشريط الحدودي وتحليق مكثف لطائرات الاستطلاع بدون طيار».

من جانبها، أدانت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» قرار السلطة الفلسطينية باستئناف التنسيق الأمني مع جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وذكرت حماس، في بيان صحافي امس، «تستنكر الحركة قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس باستئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتحمل أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المسؤولية عن تمرير هذا القرار من خلالهم وسكوتهم على هذه الجريمة الأخلاقية التي تمارسها السلطة ضد مصالح شعبنا وقواه الحية».

واعتبرت أن «استئناف التنسيق الأمني في الوقت الذي لم تجف فيه دماء الوزير زياد أبو عين (رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الذي استشهد إثر اعتداء قوات الاحتلال عليه الاسبوع الماضي)، وبالرغم من كل التلميحات والتصريحات بوقفه، يعد ضربة لكل المشاعر الوطنية الفلسطينية بما فيها مشاعر حركة فتح نفسها التي فقدت أحد قادتها بدم بارد، الأمر الذي ينذر بمزيد من الجرائم الصهيونية».

وأضاف البيان «في الوقت الذي نستنكر فيه هذا القرار من السلطة فإننا لا نستغرب عدم توقفه مادام أن السلطة ورئيسها لم توقف التنسيق مع الاحتلال في ظل أكبر مجزرة تعرضت لها غزة قبل وقت قصير، فيما يعيش أهلها آثار هذه المجزرة وتداعياتها من دمار وحصار وتجويع».
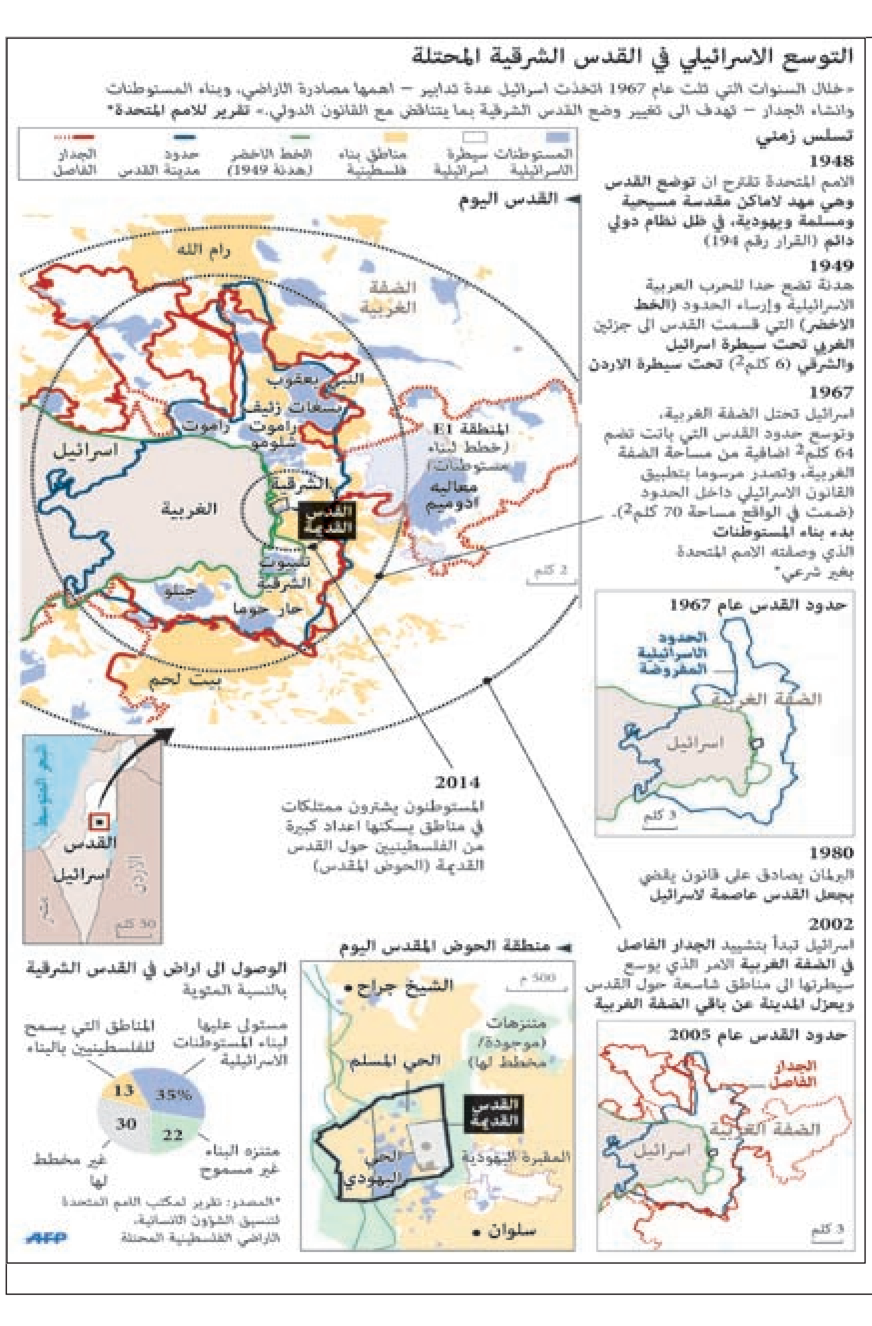
وطالبت حماس الشعب وفصائله بما فيها حركة فتح «بوقف هذه المهزلة التي جرت العار على كل من يمارسها أو يسكت عليها» (على حد تعبير البيان).